قياس اثر وطبيعة النفقات العامة على الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

أ.م.د.أزهار شمران جبر
شيماء رحيم عبد الستار
قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة واسط

المستخلص

تستهدف الدراسة إيضاح اثر النفقات العامة على الدين العام في العراق للمدة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠١٩) ، حيث استخدمت المنهج الوصفي لتوضيح الأثر القياسي للنفقات العامة لكونها المتغير المستقل للسلسلة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠١٩) والتي تتمثل (بالنفقات الجارية والاستثمارية) وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews-10) ، وتوصلت الدراسة الى وجود اثر واضح للنفقات العامة على الدين العام في الاقتصاد العراقي واوصت الدراسة الى ضرورة توجيه الانفاق بما يلائم حجم الاقتصاد ويحقق عملية التنمية .

Extracted

The study aims to clarify the impact of public expenditures on public debt in Iraq for the period of time ،(٢٠٠٣-٢٠١٩) where it used the descriptive approach to illustrate the standard impact of public expenditures as the independent variable of the time (٢٠٠٣-٢٠١٩)which is represented current and investment expenditures using the statistical program (Eviews-10)،and the study found that there is a clear impact of public expenditures on public debt in the Iraqi economy and recommended the need to direct spending to suit the size of the economy and achieve the development process .

المقدمة :

تنبثق أهمية النفقات العامة من خلال تعاظم دور الحكومة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ تعود أهمية هذه النفقات كونها الاداة التي توظفها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى لتحقيقها فهي تعكس كافة الحاجات العامة وسبل تمويلها، ولكي تكون سياسة الانفاق في العراق فعالة في معالجة المشكلات الاقتصادية وخاصة مشكلة الدين العام ، يجب ان يوجه الانفاق

نحو الجوانب الاستثمارية التي تسهم في رفع الطاقة الانتاجية وزيادة مستوى النمو الاقتصادي وصولا الى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .

مشكلة الدراسة :

واجة الاقتصاد العراقي مشكلات عديدة وخاصة بعد ٢٠٠٣ منها مشكلة عجز الموازنة بسبب تزايد الانفاق وخاصة الانفاق الاستهلاكي بالمقابل ضعف امكانية الموارد الموجودة في تغطية الانفاق العام ، بسبب الاعتماد على مورد محدد بشكل اكبر وهوة القطاع النفطي الذي يتسم بالتقلبات المستمرة بسبب ارتباط اسعار النفط بسوق الخارجي ، الامر الذي دفع الحكومة الى اللجوء الى الاقتراض بنوعية الداخلي والخارجي لتوفير الموارد وسد النفقات المتزايدة .

أهمية البحث :

لقد جاء البحث ليلقي الضوء على طبيعة الانفاق العام في العراق بنوعية الانفاق الجاري والاستثماري وبيان اثر الانفاق على الدين العام .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للنفقات اثر في تزايد الدين العام ، اذ ان العجز في الموازنة الناتج عن تفوق النفقات على الإيرادات يؤدي الى تزايد حجم الدين العام .

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتحليل واقع الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) وبيان اثرة على الدين العام من خلال استخدام الاسلوب الكمي القائم على بعض الاختبارات الاحصائية وقياس متغيراته.

هيكلية البحث

لكي يتم الاحاطة بالجوانب التفصيلية للبحث فقد قسم الى مبحثين وانتهى بجملة من الاستنتاجات والتوصيات ، تناول المبحث الاول الجانب النظري والتحليلي للأنفاق العام في العراق .

في حين اهتم المبحث الثاني بالجانب القياسي لقياس اثر الانفاق العام على الدين العام .

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للنفقات العامة في العراق

أولا: مفهوم النفقات العامة

تعد النفقات العامة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها في مجمل النشاط الاقتصادي من خلال توظيفها لتوفير الحاجات العامة وفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية و تزايدت أهمية النفقات العامة من خلال تعاظم دور الحكومة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ، اذ ترجع أهميتها من كونها الاداة التي توظفها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية لوصول الى الاهداف التي تسعى إليها ، وتعرف النفقات العامة بانها : مبلغ من المال يصدر من خزانة الدولة عن طريق اداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة ليتم اشباع الحاجات العامة المختلفة . (الحاج ، ٢٠٠٩ ، ١٢٢).

وتنقسم النفقات العامة وفق الاسس الاقتصادية الى

١ – النفقات التشغيلية

يسمى هذا النوع من النفقات باسم النفقات التسييرية أي لتسيير المرافق العامة واشباع الحاجات العامة ، وهي نفقات ذات طبيعة متكررة ، تتكرر بصورة منتظمة ضمن ميزانية الدولة في كل سنة مالية ، وتتمثل هذه النفقات بنفقات الرواتب والأجور و وصيانة الموجودات وشراء المستلزمات السلعية ونفقات تحصيل الضرائب والاعانات من قبل الدولة لأفراد المجتمع ، ويتم تغطية تلك النفقات من خلال الإيرادات العادية للدولة المتمثلة بالضرائب والرسوم . (ناشد ، ٢٠٠٣ ، ٤٧)

٢ – النفقات الاستثمارية

وهي نفقات اقتصادية ذات مردود اقتصادي ، لها دور مهم في تكوين راس المال الثابت ، تكون على شكل استثمارات جديدة كالنفقات التي تنفق للإقامة مشروعات جديدة وشراء المعدات الرأسمالية او تكون على شكل اعانات التي تمنح الى المشروعات العامة والخاصة (السيد عبد المولى ، ١٩٧٨، ٤٩).

ثانيا : تحليل واقع الانفاق في العراق

تأتي أهمية النفقات العامة من خلال تعاظم دور الحكومة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ تعود أهمية هذه النفقات كونها الاداة التي توظفها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى لتحقيقها فهي تعكس كافة الحاجات العامة وسبل تمويلها ، و تتكون النفقات العامة من النفقات التشغيلية او الجارية والنفقات الاستثمارية .

١ – النفقات الجارية

تتمثل النفقات الجارية في الرواتب والفوائد والاعانات والمنح الاجتماعية وتتضمن ايضا المنح ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات والموجودات الغير مالية ، فهي اداة مهمة من ادوات السياسة المالية لها اثر على النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تعزيز راس المال البشري وتوفير المرتكزات الاساسية في تحقيق النمو الاقتصادي (بيومي ، ١٩٧٨، ٨٢).

٢ –النفقات الاستثمارية

يتمثل الانفاق الاستثماري بالأموال التي تخصص من قبل الحكومة لزيادة الناتج القومي بجانبي السلعي والخدمي من خلال الحصول على المعدات الرأسمالية ، فالأنفاق الاستثماري له اهمية كبيرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تكوين راس المال الثابت وزيادة في الناتج الكلي ،حيث ان كل زيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي الى اصلاح طاقة انتاجية معطلة او اضافة طاقة انتاجية جديدة ، فالاستثمارات من اهم الوسائل التي يمكن استخدامها في تغيير هيكل الاقتصاد وتحديد درجة النمو الاقتصادي (اسماعيل ، ٢٠٠٣ ، ١٧٥).

جدول (١) النفقات الجارية والاستثمارية ونسبة الاسهام الى النفقات العامة

السنوات	النفقات العامة	النفقات الجارية	اسهام النفقات الجارية %	النفقات الاستثمارية	اسهام النفقات الاستثمارية %
٢٠٠٣	١٩٨٢٥٤٨	١٧٨٤٢٩٣,٢	٨٩,٩	١٩٨٢٥٤,٨	١٠
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٢٩١٠٢٧٥٨	٩٠,٦	٣٠١٤٧٣٣	٩,٤
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	٢١٨٠٣١٥٧	٨٢,٧	٤٥٧٢٠١٨	١٧,٣
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٣٢٧٧٨٩٩٩	٨٤,٥	٦٠٢٧٦٨٠	١٥,٥
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٣١٣٠٨١٨٨	٨٠,٢	٧٧٢٣٠٤٤	١٩,٨
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٤٧٥٢٢٧٠٠	٨٠,٠	١١٨٨٠٦٧٥	٢٠,٠
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	٤٢٠٥٣٦٢٠	٨٠,٠	١٠٥١٣٤٠٥	٢٠,٠
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٤	٤٤٨٧٩٩٨٤	٦٩,٧	١٩٤٧٢٠٠٠	٣٠,٣
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦	٦٠٩٢٥٥٥٤	٧٧,٤	١٧٨٣٢١١٢	٢٢,٦
٢٠١٢	٩٠٣٧٤٧٨٣	٦٩٦١٨٧٨٣	٧٧,٠	٢٠٧٥٦٠٠٠	٢٢,٩
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	٧٨٧٤٦٨٠٦	٦٦,١	٤٠٣٨٠٧٥٠	٣٣,٩
٢٠١٤	١١٢١٩٢١٢٥	٧٦٧٤١٦٧٣	٦٨,٤	٣٥٤٥٠٤٥٢	٣١,٦
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	٥١٨٣٢٨٣٩	٧٣,٦	١٨٥٦٤٦٧٦	٢٦,٤
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٧	٥١١٧٣٤٢٨	٧٦,٣	١٥٨٩٤٠٠٩	٢٣,٧
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	٥٩٠٢٥٦٥٤	٧٨,٢	١٦٤٦٤٦٧٦	٢١,٨
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٩	٦٧٠٥٢٨٥٦	٨٢,٩	١٣٨٢٠٣٣٣	١٧,١

٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٣	٨٧٣٠٠٩٣٣	٧٨,١	٢٤٤٢٢٥٩٠	٢١,٩
المتوسط			٧٨,٦		٢١,٤

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

من خلال بيانات الجدول (١)، تبين ان النفقات العامة تزايدت بعد ٢٠٠٣ بشكل كبير على اثر تحسن اسعار النفط وزيادة الايرادات العامة اذ ارتفعت النفقات الجارية في عام ٢٠٠٨ الى (٤٧٥٢٢٧٠٠ مليون دينار) بعد ان كانت في عام ٢٠٠٧ (٣١٣٠٨١٨٨ مليون دينار) ،ويرجع السبب الى تزايد حجم الايرادات العامة على اثر ارتفاع اسعار النفط ومن ثم تزايد النفقات العامة وخاصتا النفقات الجارية ،اما النفقات الاستثمارية ارتفعت ايضا عن السنوات السابقة اذ بلغت في عام ٢٠٠٨ (١١٨٨٠٦٧٥ مليون دينار وبنسبة اسهام (٢٠,٠%) وهي نسبة مرتفعة عن سنوات سابقة بسبب زيادة الحصة المخصصة للاستثمار ، الا ان في عام ٢٠٠٩ تراجعت النفقات العامة ، نتيجة انعكاس ظروف الازمة المالية وانخفاض الايرادات العامة بفعل انخفاض اسعار النفط واتبعها سياسة انكماشية اثرت على حجم النفقات ، وقد انخفضت النفقات الجارية الى (٤٢٠٥٣٦٢٠ مليون دينار) أما النفقات الاستثمارية فقد انخفضت الى (١٠٥١٣٤٠٥ مليون دينار) ، بعد ذلك واصلت النفقات العامة في الارتفاع على اثر تحسن اسعار النفط وزيادة حجم الايرادات النفطية ، لغاية الفترة (٢٠١٤– ٢٠١٦) اخذت النفقات العامة في تلك الفترة في الانخفاض ،وقد وصلت حجم النفقات الجارية في عام ٢٠١٦ الى (٥١١٧٣٤٢٨ مليون دينار)، على اثر تقلص حجم الايرادات النفطية بسبب سيطرة الجماعات الارهابية (داعش) على اغلب الحقول النفطية في المنطقة ، كما ان اغلب النفقات في ذلك الوقت خصصت لغرض الجانب العسكري واستيراد السلاح ، اما النفقات الاستثمارية فقد انخفضت ايضا في هذا العام الى (١٥٨٩٤٠٠٩مليون دينار) بسبب توجيه اغلب النفقات لسد الالتزامات المالية من الاجور والرواتب ودعم المناطق التي تعرضت الى العمليات الارهابية ، بعد ذلك عاودت النفقات العامة في الارتفاع خلال الفترة (٢٠١٧–٢٠١٩) على اثر تحسن اسعار النفط في تلك الفترة وزيادة حجم الصادرات النفطية ، وقد ارتفعت النفقات الجارية في نفس الفترة على اثر الانتصار على الجماعات الارهابية في عام ٢٠١٧ وتحسن في اسعار النفط وزيادة الصادرات مما ادى الى ارتفاع الايرادات العامة ومن ثم النفقات المخصصة كنفقات جارية ، حيث بلغت النفقات الجارية في عام ٢٠١٩ (٨٧٣٠٠٩٣٣ مليون دينار) الا ان نسبة الاسهام انخفضت عن العام السابق اذ بلغت (٧٨,١ %) بعد ان كانت في عام ٢٠١٨ (٨٢,٩ %) بسبب تفوق الزيادة في النفقات عن الزيادة في النفقات الجارية ، اما النفقات الاستثمارية اخذت في الارتفاع لكن بشكل متذبذب ، حيث ارتفعت في عام ٢٠١٧ الى (١٦٤٦٤٦٧٦ مليون دينار) وبنسبة اسهام (٢١,٨ %) من الانفاق العام ، وبسبب تخصيص الجزء الاكبر كنفقات جارية انخفضت النفقات الاستثمارية في عام ٢٠١٨ الى (١٣٨٢٠٣٣٣ مليون دينار) وبنسبة اسهام (١٧,١%) من الانفاق العام ، ثم عاودت في الارتفاع في عام ٢٠١٩ الى (٢٤٤٢٢٥٩٠مليون

دينار) وبنسبة اسهام مرتفعة عن العام السابق وصلت الى (٢١,٩ %) ، ويرجع في ذلك الى تزايد النفقات في هذا العام وتخصص جزء معين كنفقات استثمارية .

الشكل رقم (١)

مساهمة النفقات الجارية والاستثمارية من اجمالي النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

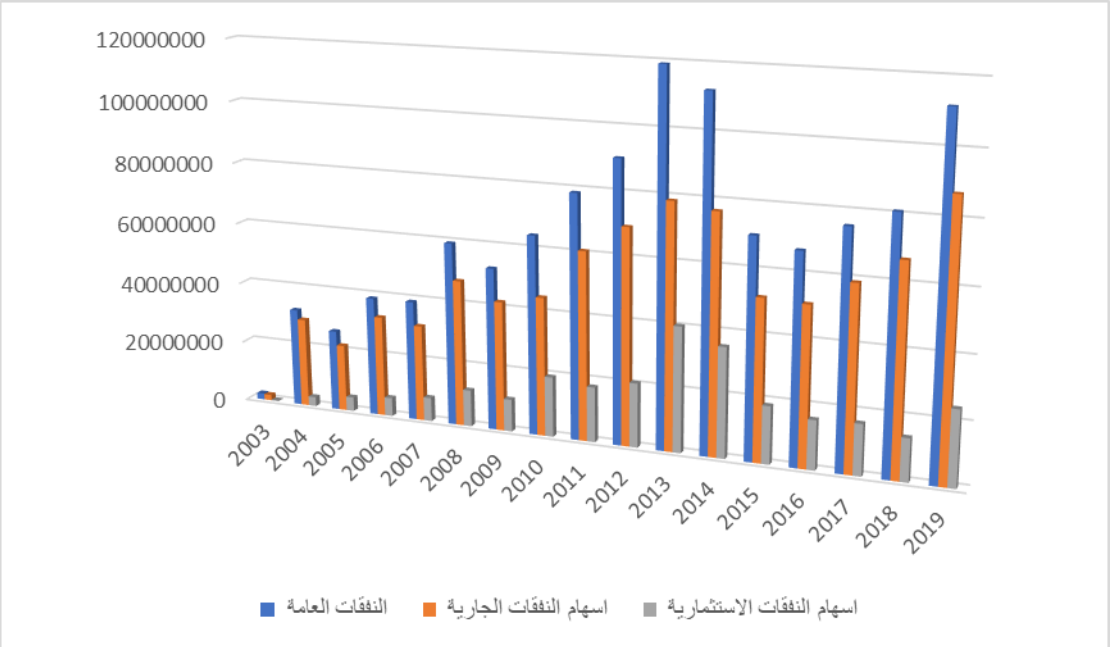

من اعداد الباحثة في الاعتماد على بيانات الجدول (١).

المبحث الثاني : اثر الانفاق العام على الدين العام

اولا: توصيف النموذج

يعد النموذج الرياضي ومن ثم القياسي من أهم الأدوات التي تساعد في تحقيق الفروض النظرية على البرامج الإحصائية ،حيث ان بناء النموذج هو الخطوة الأولى لدراسة اية ظاهرة بشكل كمي والتعبير عنها برموز ومعادلات رياضية لتعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها الأنموذج ومعرفة الطريقة التي تم بها الحصول على البيانات لمتغيرات الدراسة اذ تسمى هذه المرحلة توصيف وصياغة النموذج(**السيفو** ، ٢٠٠٣ ، ٢١).

وفيما يأتي وصف لأهم المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي :

١ - المتغير التابع

وهو المتغير الذي تتحدد قيمته من داخل النموذج ويسمى ايضاً بالمتغير الداخلي (Endogenous variable)(**R.Hal,2015, 41**) .

ويتضمن النموذج المراد اجراء الاختبارات الاحصائية والقياسية عليه في هذه الدراسة متغيراً تابع هو الدين العام في العراق ويرمز له الرمز (Public Debt)(PD) .

٢ – المتغيرات المستقلة

وهي المتغيرات التي تتحدد من خارج النموذج وتسمى أيضاً بالمتغيرات المستقلة الخارجية (Exogenous variables).تتمثل بالمتغيرات الكلية التي يتوقع لها تأثير على الدين العام وفقاً للأفكار الاقتصادية والدراسات السابقة ولها تأثير مباشرة أو غير مباشرة في الدين العام العراقي وتتمثل في الاتي .

أ– النفقات الاستثمارية (Investment Expenditures) والذي يرمز لها بالرمز (IE).

ب – النفقات الجارية (Current Expenditures) ويرمز لها بالرمز (CE) .

$$PD = a1 + a2E + a3CE + U$$

تكون العلاقة بين الدين العام من جهة والنفقات العامة بشقيها الاستثمارية والجارية من جهة أخرى كما تفترض النظريات الاقتصادية ان هناك علاقة طردية، أي ان زيادة الإنفاق الاستثماري والانفاق الجاري يؤدي إلى زيادة معدلات الدين العام الداخلي أو الخارجي وبالاعتماد على هذه الافتراضات يصبح من المتوقع ان تكون قيمة المعلمات (a_2 , a_3) موجبة.

من اجل الحصول على أنموذج قياسي لقياس اثر الانفاق على الدين العام استخدمنا سلسلة زمنية حجمها(١٧) مشاهدة تمتد من عام(٢٠٠٣) وحتى عام(٢٠١٩). كما في الجدول التالي :

جدول (٢) الدين العام والانفاق الاستثماري والجاري

(مليون دينار)

السنوات	الدين العام(١)	الانفاق الاستثماري (٢)	الانفاق الجاري (٣)
٢٠٠٣	١٣٦٨٤٨٨٤	١٩٨٢٥٤,٨	١٧٨٤٢٩٣,٢
٢٠٠٤	١٣٥٥٥٥٤١	٣٠١٤٧٣٣	٢٩١٠٢٧٥٨

٢٠٠٥	١١١٣٢٢٢٩٨	٤٥٧٢٠١٨	٢١٨٠٣١٥٧
٢٠٠٦	٨٦٧٢٥٠٢٠	٦٠٢٧٦٨٠	٣٢٧٧٨٩٩٩
٢٠٠٧	٧٦٩٦٥٠٠٨	٧٧٢٣٠٤٤	٣١٣٠٨١٨٨
٢٠٠٨	٥٩١١٤١٣٣	١١٨٨٠٦٧٥	٤٧٥٢٢٧٠٠
٢٠٠٩	٦١١٠١٥٩٩	١٠٥١٣٤٠٥	٤٢٠٥٣٦٢٠
٢٠١٠	٦٤٧٧٨٠٣٦	١٩٤٧٢٠٠٠	٤٤٨٧٩٩٨٤
٢٠١١	٦٠٢٨٢٨٨٩	١٧٨٣٢١١٢	٦٠٩٢٥٥٥٤
٢٠١٢	٥٨٠٨٣٥٥٣	٢٠٧٥٦٠٠٠	٦٩٦١٨٧٨٣
٢٠١٣	٥٤١٦٣٨٤٧	٤٠٣٨٠٧٥٠	٧٨٧٤٦٨٠٦
٢٠١٤	٥٩٨٩٥٨٨٣	٣٥٤٥٠٤٥٢	٧٦٧٤١٦٧٣
٢٠١٥	٨٤٧٨٠٨١١	١٨٥٦٤٦٧٦	٥١٨٣٢٨٣٩
٢٠١٦	٩٩٥٩٧١٩٥	١٥٨٩٤٠٠٩	٥١١٧٣٤٢٨
٢٠١٧	١٢٠٨٣٢٢٣٦	١٦٤٦٤٦٧٦	٥٩٠٢٥٦٥٤
٢٠١٨	٩٠٤٤٨٦٩٨	١٣٨٢٠٣٣٣	٦٧٠٥٢٨٥٦
٢٠١٩	٨٢٩١٨٤٢٨	٢٤٤٢٢٥٩٠	٨٧٣٠٠٩٣٣

المصدر :

١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات مختلفة

٢- البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرة السنوية الإحصائية ، سنوات مختلفة

ثانيا : اختبار الاستقرارية

تكون السلاسل الزمنية ثابتة في عزومها إذا لم تعاني من ميل في الارتفاع أو انخفاض في المتوسط خلال المدة الزمنية، أو ان الوسط الحسابي يتسم بالثبات عبر الزمن، بحيث يمكن تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة. (**Keith Cuthbertson,2009,130**)

ان الغاية من اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات الاقتصادية تعني جعل السلسلة قابلة للتنبؤ باتجاهها في المستقبل ويمكن التوقع لمسارها الزمني وبخلافة نسميه اتجاهاً عاماً عشوائياً.

و للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الاقتصادي تم الاعتماد على اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) واختبار فيلبس–بيرن(PP) للتحقق من وجود جذر الوحدة للسلاسل الزمنية .

وبعد اجراء الاختبار للسلاسل الزمنية للمتغيرات لأثبات كونها ساكنة وخالية من جذور الوحدة اذ تبين ان :

١ : إن المتغير(**PDt**) الذي يمثل الدين العام: تبين ان المتغير غير مستقرة بالمستوى في حالة وجود ثابت أو ثابت واتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه عند مستوى(5%) في كلا الاختبارين(ADF) و(PP)، فكان غير مستقرة في المستوى(0)I ، وعند اخذ الفرق الاول تبين انه غير مستقر في حالة وجود ثابت وحالة ثابت واتجاه، ومستقر بدون ثابت واتجاه ، لذا يمكن عده متكاملة من الدرجة(1) I .

٢ :إن المتغير(**IEt**) يمثل النفقات الاستثمارية: تكون السلسلة غير مستقرة المستوى في حالة وجود ثابت، أو ثابت واتجاه عام، أو بدون ثابت واتجاه عام عند مستوى(5%) كما بينته (Prob)، وبعد أخذ الفرق الأول لها تبين ان المتغير غير مستقر في حالة الاتجاه ومستقر في الفرق الاول عند الثابت وبدون ثابت واتجاه في كلا الاختبارين(ADF) و(PP)، أي إنها متكامل من الدرجة (1) I.

٣ :المتغير (**CEt**) يمثل النفقات الجارية: بعد اجراء الاختبار عند المستوى تبين ان المتغير غير مستقر في حالة وجود ثابت، أو ثابت واتجاه عام، أو بدون ثابت واتجاه عام عند مستوى(5%) كما بينته (Prob)، وبعد اختبار الفرق الاول تبين ان المتغير غير مستقر في حالة الاتجاه ومستقر في الفرق الأول عند الثابت وبدون ثابت واتجاه في كلا الاختبارين(ADF) و(PP)، أي إنه متكامل من الدرجة (1) I.

الجدول(٣) اختبار جذر الوحدة بواسطة (ADF) لمتغيرات الدراسة

ADF Test							
Var	Sign	(Level Test)			(1st difference test)		
		Con	Trend	None	Con	Trend	None
PDt	Test statistic	-2.109904	-1.717717	-1.453114	-2.556570	-3.331672	-2.550399
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	-3.875302	-1.966270

Prob	**5%**	**0.24**	**0.69**	**0.13**	**0.12**	**0.10**	**0.01**
lEt	**Test statistic**	-1.766240	-1.913864	-0.299959	-3.359028	-3.205769	-3.375534
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	-3.759743	-1.966270
Prob	**5%**	**0.38**	**0.60**	**0.56**	**0.03**	**0.12**	**0.00**
CEt	**Test statistic**	-1.768720	-2.896136	0.867717	-4.146333	-3.748341	-3.857000
	Critical values	-3.065585	-3.791172	-1.964418	-3.081002	-3.759743	-1.966270
Prob	**5%**	**0.38**	**0.19**	**0.88**	**0.00**	**0.05**	**0.00**

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد على نتائج (Eviews-10)

الجدول(٤) اختبار جذر الوحدة بواسطة (PP) لمتغيرات الدراسة

PP Test							
Var	**Sign**	**(Level Test)**			**(1st difference test)**		
		Con	**Trend**	**None**	**Con**	**Trend**	**None**
PDt	**Test statistic**	-2.105337	-1.734587	-1.320058	-2.555901	-2.879792	-2.540169
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	-3.759743	-1.966270
Prob	**5%**	**0.24**	**0.68**	**0.16**	**0.12**	**0.19**	**0.01**
lEt	**Test**	-	-	-	-	-	-

	statistic	1.655685	1.945723	0.147872	3.455688	3.403445	3.315437
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	-3.759743	-1.966270
Prob	**5%**	**0.43**	**0.58**	**0.61**	**0.02**	**0.08**	**0.00**
CEt	**Test statistic**	-1.768720	-2.585734	0.897633	-4.146333	-3.748341	-3.848220
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	-3.759743	-1.966270
Prob	**5%**	**0.38**	**0.28**	**0.89**	**0.00**	**0.05**	**0.00**

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (Eviews-10)

ثالثا: تحليل دوال استجابة النبضة

من مميزات هذا الاختبار يقيس مقدار ردة الدين العام الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي خلال المدة(2003-2019) على أثر حدوث صدمة في الاخطاء، مما يعني ان الصدمة تبين أثر انخفاض أو ارتفاع وحيد ومفاجئ للمتغير على نفسه ولباقي متغيرات التوضيحية المستقلة في كل الأوقات مع فرض عدم وجود ارتباط بين الاخطاء. (١٠٩٩ ، ٢٠١٢، ، T.Kindal & J.B.Ratner)

بمعنى ان هذه الدوال تعكس وتتابع المسار الزمني وتغيراته في المتغير التابع الداخلي بفعل الصدمة التي تعرض لها من التغيرات الكبيرة والمفاجئة في احد المتغيرات التوضيحية المستقلة الخارجية، لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة الداخلة في أنموذج (VECM) وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع الاخذ بنظر الاعتبار عامل الزمن.

يوضح الجدول (٥) استجابة الدين العام لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغيرات المستقلة الأخرى ونلاحظ:

١- استجابة الدين العام (PD) لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق الجاري(CE)، في المدة الاولى ليس له تأثير اطلاقاً ،اما في

المدد التي بعدها فكان التأثير إيجابي وهي المدة الزمنية التي يحتاجها الدين العام حتى يبين اثر انعكاس الانفاق الجاري في المديونية في الارتفاع والانخفاض وبصورة طردية ، بمعنى لو زادت النفقات الجارية فأنها تنعكس على الدين العام بعد سنة من انفاقها وكذلك الحال في انخفاضها .

٢- الإنفاق الاستثماري(IE) يؤثر من خلال صدمة مفاجئة بانحراف معيار واحد في الدين العام (PD) ويظهر أثره في المدة الثانية ويأخذ بالتزايد بشكل قفزه كبيرة في التأثير على الدين العام وتكون بمقدار الضعف في السنة التي بعدها، وتتضاعف في المدة الثالثة ثم تبدأ بالاستقرار ويكون المنحنى قليل التذبذب في الصعود والنزول بعد انتهاء أثر الصدمة، ان صدمات الإنفاق الاستثماري لها تؤثر بشكل مباشر على الدين العام وذلك لكون الكثير من المنظمات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدولي لا تمنح القروض إلا للاستثمار لهذا يكون أثر الإنفاق الاستثمارية واضح وكبير على الدين العام.

الجدول (٥) نتائج اختبار الصدمة لمتغيرات الدراسة

Period	CE	IE
1	0.000000	0.000000
2	5574616.	906948.7
3	5200881.	1745602.
4	2790255.	2577930.
5	338335.4	2754890.
6	1371073.	2783165.
7	2266611.	2487285.
8	2532357.	2217414.
9	2424776.	1865219.
10	2140043.	1603880.

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(Eviews-10)

رابعا : تحليل نتائج اختبار التباين

يقيس تحليل التباين اختبار أثر المتغير التفسيري على المتغير التابع، و الجدول (٦) يبين نتائج تحليل التباين الخاص بالدين العام (PD) المتأتي من الصدمات التي تحدث بسبب الإنفاق الجاري في العراق خلال عشر سنوات وكانت كالآتي:

١- يبين العمود(3) من الجدول الخطأ المعياري(S.E)، أما بقية الأعمدة فتمثل نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي.

٢- نلاحظ من الجدول بأن المتغير(PD) يفسر(7.964) من مكونات التباين(PD) في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع ليصل إلى متوسط قدره (1.30) بعد مرور(5) سنوات وهذا التباين الكبير بعد مرور فترات يعكس جوهرية ومعنوية الدين العام(PD) ويعزز النتائج التي توصلت اليها الباحثة بان الدين العام متغير معنوي وجوهري ويتأثر بالإنفاق الجاري ، حيث يمكن لراسم السياسية الاقتصادية ان يعطي أهمية كبيرة للنفقات الجارية في التأثير على الدين حتى يخدم اهداف النمو الاقتصادي.

٣- بعد مرور (10) سنوات يستمر الاختلاف في متوسط الانحراف المعياري ويكون مقداره(0.8) هذا يؤكد معنوية المتغير التابع لمتوسط الانحراف المعياري للإنفاق الجاري.

٤- نرفض فرضية العدم وذلك لكون المتوسطات لكل سنة غير متقاربه مع متوسط المدة مما يعني ان الدين العام يتأثر بالإنفاق الجاري ويتكامل معها ،وترفض فرضية العدم والشكل البياني يعزز النتيجة التي تم التوصل اليها مما سبق.

الجدول (٦) اختبار التباين بين الدين العام(PD) والانفاق الجاري (CE)

Variance Decomposition of CE:			
Period	**PD**	**S.E.**	**CE**
1	7.964818	11002822	92.03518
2	5.050737	14962749	94.94926
3	2.870916	20366423	97.12908
4	1.849632	25373626	98.15037
5	1.307122	30460616	98.69288
6	1.034331	35370133	98.96567
7	0.895938	40139981	99.10406
8	0.832151	44730540	99.16785
9	0.808376	49146513	99.19162

10	0.806770	53386774	99.19323

الشكل (٢) يبين اختبار التباين بين الدين العام(PD) والانفاق الجاري(CE)

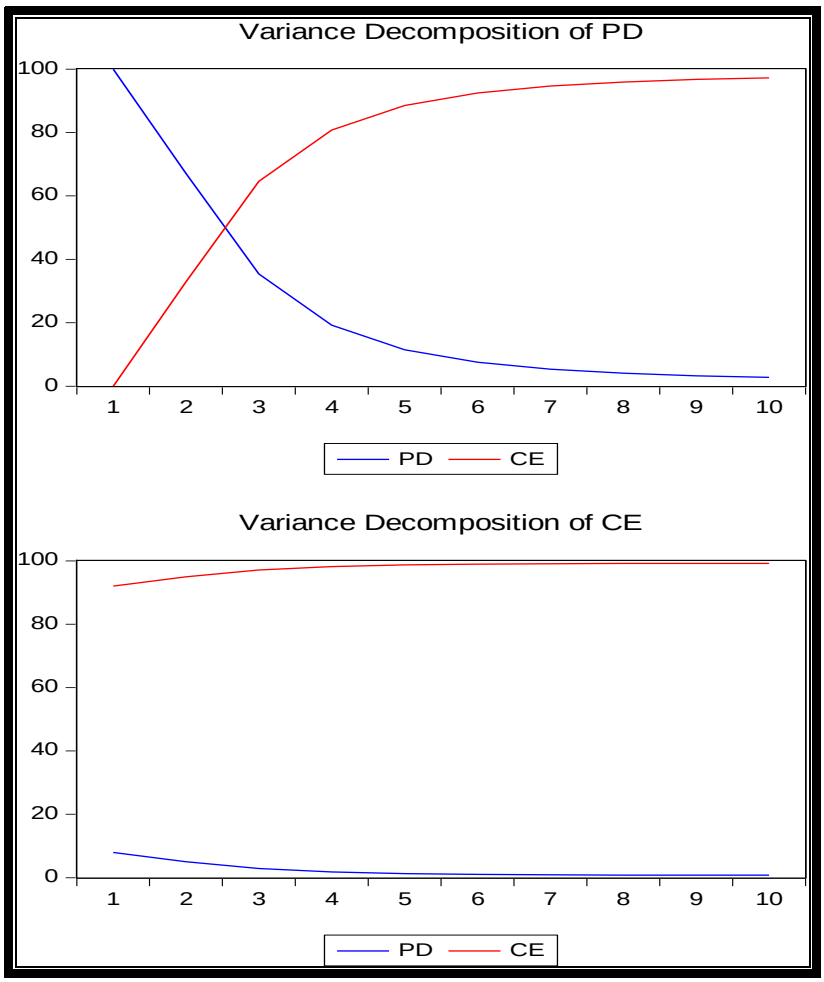

الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد على (Eviews 10)

الاستنتاجات :

١- تشغل النفقات الجارية الجزء الاكبر من اجمالي النفقات العامة مقابل تخصيص نسبة بسيطة كنفقات استثمارية وتوجه اغلبها نحو القطاعات الانتاجية الخدمية التي لا تساهم بشكل مباشر في زيادة الانتاج المحلي ، مما يعني وجود الخلل الواضح في سياسة الانفاق مما يعرض الاقتصاد العراقي الى خلل في الموازنة وتراكم حجم الدين لسد العجز في الموازنة الناتج عن زيادة الانفاق وخاصة الانفاق الجاري .

٢- عند اختبار التباين وجود الانفاق الجاري اكثر تأثيرا على حجم واتجاه الدين العام(PD).

٣- الاجراءات التي اتبعتها الدولة العراقية لتصدي الى عجز الموازنة ، هي سياسة الاقتراض مما يعرض الاقتصاد العراقي الى تراكم حجم الدين العام .

التوصيات

١. تعتبر سياسة الدين حلا موقتا لذا لابد من تفعيل الاقتصاد المتنوع في هياكله الإنتاجية ، إضافة الى الانتفاع من تجارب الدول .
٢. العمل زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة بما يتماثل مع حجم الحاجة اليها.

٣- الاهتمام بالسياسة المالية وإعطاءها أهمية أكبر في البرامج الإستراتيجية من أجل التخلص من الدين العام(PD) بالاعتماد على ادوات السياسة المالية .

المصادر العربية :

١- اسماعيل ، د. عوض فاضل ، نظرية الانفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية ، جامعة النهرين المكتبة الوطنية ، بغداد ، ٢٠٠٣.

٢- بيومي ،د. زكريا محمد ، مبادئ المالية العامة ، دار النهضة العربية ، ،القاهرة ،١٩٧٨.

٣- الحاج ، د. طارق ، المالية العامة ، عمان ، دار الصفاء ، ط١ ، ٢٠٠٩.

٤- السيد عبد المولى ، المالية العامة – دراسة الاقتصاد العام ، مصر ، دار الفكر العربي ، من دون طبعة ، ١٩٧٨ .

٥- السيفو ، وليد اسماعيل ، احمد محمد مشعل ، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق ، عمان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣.

٦- ناشد ، د. سوزي عدلي ، المالية العامة ، ، بيروت – لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، من دون طبعة ، ٢٠٠٣ .

المصادر الاجنبية

1- R. Hall, "Stochastic Implications of the Life Cycle penmanent Income Hypothesis .Theory and Evidence " Journal of Political Economy 2015 vol 68.

2- Keith Cutibertson , Stephen G.Hell And Mark P.Taylor , Applied Econometric Techniques , The University Of Michigan press ,2009.

3- T.Kindal & J.B.Ratner,"Regional Forecasting Models with vector Autoregression : The case of New York state "Discussion Paper 155, Department of Economics State University of New York at Aibany ,2012.